دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	سياسة أوباما الخارجية الانقلاب على الوعود
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	التوزاني، حكيم
المجلد/العدد:	ع139
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	صيف
الصفحات:	153 - 166
رقم MD:	585613
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	سياسة أوباما الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/585613

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

حكيم التوزاني (•)

سياسة أوباما الخارجية: الانقلاب على الوعود

تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي، وأهدافها الفكرية، الإيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، باعتبارها " ذلك الجزء من النشاط الحكومي، الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج، بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح
فيما وراء الحدود" (١).

وقد تطور مفهوم السياسة الخارجية مع تطور العلاقات الدولية ليأخذ في ما بعد أبعادا جديدة مع نهاية القرن العشرين، تزامنا مع اكتساح العولمة للحدود وتنامي التأثير المتبادل بين الدول، وتراجع مفهوم السيادة مع تدفق المعطيات المعلوماتية. ويمكن إرجاع هذا التطور إلى تغير العقليات وأثر التقدم العلمي ثم التحولات الاقتصادية فتحول النظام الدولي حسب "مارسيل مرل" (٢).

كما تغيرت معالم السياسة الخارجية متأثرة بالتغيرات الدولية الراهنة، هذه التغيرات التي رسمت بداية انهيار القطبية الأحادية، وأدخلت بمقتضى هذا الانهيار "النظام الدولي " إلى مخاض عسير يصعب تحديد ملامحه، إلا أن الأكيد أن هناك فاعلين "جدد" طفوا على سطحه، ما سينعكس بشكل أو بآخر على توجهات السياسة الخارجية الأميركية.

إلا أن تحليل الأجندة الدولية الأميركية، واستشراف مستقبل سياسة باراك أوباما الخارجية في إطار الوضعية الدولية الراهنة، يستوجب ضرورة فحص تركة أوباما من الإدارة السابقة، واستجلاء هامش التغيير الذي جاءت به السياسة الأوبامية، استشرافا لمستقبل أجندته الخارجية، قصد تقييم مدى ثبات أو تغير أولويات سلم السياسة الخارجية الأميركية على عهد الرئيس أوباما، في ظل نظام دولي يعج بالفوضى والأزمات.

وفي إطار هذه الوضعية تطرح إشكالية: ما مدى قدرة أوباما على تغيير مسار السياسة الخارجية الأميركية، راسما بمقتضى ذلك معالم مستقبل الولايات المتحدة الأميركية في أفق الرقي بها إلى صدارة التربع على عرش الهيمنة الأميركية، كضمانة لتحصين مستقبل سياسته الخارجية؟

ومن خلال هذه الإشكالية المحورية، تتفرع عدة تساؤلات منهجية من قبيل:

- ما هي التركة التي أورثها "بوش الإبن " لخلفه؟
- كيف تعامل أوباما مع التركة الثقيلة التي ورثها عن سلفه؟
- ما هي أهم لمسات التغيير في السياسة الخارجية الأوبامية؟

(•)باحث في المجال الديبلوماسي والعلاقات الدولية.

– ماهي الحصيلة التقييمية لسياسة أوباما الخارجية؟

– ما هو المستقبل المنتظر لسياسة أوباما الخارجية؟

من خلال مختلف هذه التساؤلات يمكننا مناقشة أطروحة مفادها، أن التغيير الذي جاءت به إدارة أوباما، لا يتعدى مستوى الأسلوب من دون الارتقاء إلى تغيير جوهر السياسة الخارجية الأميركية. إذ إن أوباما ليس إلا جزءا من تركيبة معقدة من صانعي القرار الخارجي للولايات المتحدة. المقيدين بثوابت لا يمكن الحياد عنها إلا في مستوى تغيير الأسلوب تحقيقا لأهداف تلك الثوابت.

ولفك مداميك مختلف هذه التساؤلات، سنعتمد في مجريات التحليل أساسا على المنهج الواقعي المرتكز بالأساس على مفاهيم القوة، المصلحة وموازين القوى، على اعتبار أن السياسة الخارجية الأميركية تستثمر موازين القوى الدولية خدمة لمصالحها، وخصوصا الاقتصادية منها، كما تلوح باستخدام القوة إن دعت الضرورة لذلك، صيانة لوحدة أمنها القومي الذي يعتبر إحدى أهم ثوابتها الأساسية. كما سنحاول استثمار مبادئ الواقعية الجديدة في إبراز تجليات مفهوم الاعتماد المتبادل، الذي ركز عليه أوباما في مختلف تعاملاته الاقتصادية [٣]، مرورا بأطروحة "الفوضى " "لزكي العايدي "[٤]: قصد تحليل السياسة الخارجية الأميركية في ظل الوضعية الدولية الراهنة، مع الاستناد في عملية الكتابة على المنهج التاريخي لاستنباط أهم ما تركته إدارة بوش الابن لخليفتها من مقتضيات سياسية جد مأزومة، من دون غض النظر عن المنهج التحليلي الذي سيخول من دون شك تحليل بعض النصوص والخطابات، لننتهي بالمنهج النسقي استجابة للتناسق الهائل بين سياسات الدول بل حتى بين السياسة الداخلية والخارجية للدول، وذلك وفق منهج استنباطي، مؤطر لمختلف المناهج السالفة الذكر [٥].

وعلى هذا الأساس سنحاول تقسيم هذا الموضوع إلى المحاور الثلاث التالية:

١ – التركة التي ورثتها إدارة أوباما عن سالفتها؛

٢ – مستويات التغيير في السياسة الخارجية الأوبامية؛

٣ – مساءلة الواقع للحصيلة الأوبامية: محاولة للتقييم.

أولا: التركة التي ورثتها إدارة أوباما عن سالفتها

تزامن العقد الأول من الألفية الثالثة بتهاوي قناع "النظام العالمي الجديد" على يد الرئيس الأميركي السابق "جورج بوش الإبن"؛ الذي ما فتئ يغير مفاهيم السياسة الدولية بل وابتكار أخرى على أنقاضها، وخصوصا بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ [٦] إذ أنه على امتداد ولايتين متتابعتين تغيرت ملامح العلاقات الدولية بانبجاس الاستقطاب الأحادي وبزوغ عالم متعدد القطب [٧].

إذ انفتح القرن الحادي والعشرون على عالم جديد [٨]، من خلال بروز تكتل أوروبي بإمكانه أن يقول لا للهيمنة الأميركية، وتنين صيني مستيقظ [٩]، ودب روسي ينتفض في منطقة أوراسيا كبداية للهيمنة العالمية [١٠] – هذه الأخيرة التي تعتبر مجالا

حيويا للولايات المتحدة" [١١] –، ويقظة يابانية بإمكانها أن تقود النمور الآسيوية وأشبالها نحو السيطرة الدولية [١٢]، من دون غض النظر عن أميركا اللاتينية التي تتربص الفرصة للتخلص من الهيمنة الأميركية في محاولة منها لتطفو على سطح العلاقات الدولية بأنموذج جديد [١٣]..

في خضم نظام متجاوز حتى لمفهوم التعددية القطبية بترسيخ مفهوم عالم منعدم القطبية [١٤]. أمام هذا الوضع المتشنج لا يمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تكون بمثابة شرطي أو مصرفي العالم، ولا حتى، الأخلاقي الكوني. إذ أن الأولى تقتضي الشرعية وتستند الثانية إلى السيولة، بينما ينبغي أن تنهل الثالثة من مثال نقي [١٥]، الشيء الذي فقدته الولايات المتحدة الأميركية على يد بوش الإبن، بمقتضى التركة التي أورثها لخلفه الديمقراطي. ما يمكننا من ملامسة تعثر خطوات الإمبراطورية [١٦]، بل وتستدرجنا الوضعية نحو التساؤل عن مستقبل القوة الأميركية وكيفية تعايشها مع باقي القوى الكبرى الصاعدة [١٧].

فنصيب أوباما من تركة إدارة "بوش الإبن "، تتمثل أساسا في اقتصاد أميركي على شفير الكساد [١٨]، وعجز خزيني – أكثر من ٤٥٠ مليار دولار –، بل وحتى التجاري منه كذلك – ٨٥٠ مليار دولار –، ناهيك بكارثة المديونية الأميركية التي فاقت سقف أربع تريليونات دولار. الشيء الذي تزامن معه انحدار قيمة الدولار إلى أدنى مستوياته – إذ خسر ٤٠ في المئة من قيمته حيال اليورو –، ما ترتب عنه أكثر من ٥٣ مليون أميركي يعيشون تحت سقف الفقر، وأكثر من مليوني أميركي يندبون حظ منازلهم المفقودة. الشيء الذي انعكس سلبا على شركات كبرى كانت فخر الأميركيين لعقود خلت" أصبحت في عداد المفقودين — مثل ليمان برارز –، أما ما تبقى من الشركات الكبرى فلا زالت تعتاش على المساعدات الحكومية. هذا في حين ارتفع الإنفاق على الدفاع بنسبة سبعين في المائة ليبلغ ٥٥٠ مليار دولار [١٩].

أما فيما يخص المستوى السياسي والإستراتيجي، فقد ورث أوباما إدارة موغلة في وحل العراق بدون أي سند شرعي، وخيبة أمل في أفغانستان التي عادت فيها قوات طالبان إلى العمل العسكري، ما تكبد على إثره الجيش الأميركي خسائر مهولة. كما أشعلت سياسة بوش الابن فتيل حرب منتظرة مع الإيرانيين حيث فشل في إقناع القادة الإيرانيين في العدول عن المشروع النووي. بل حتى روسيا كادت أن تسقط من الحسابات الأميركية في الحرب الروسية الجورجية الأخيرة [٢٠]،.. ناهيك عن بالصورة المشوهة التي أكسبتها الإدارة السابقة للولايات المتحدة الأميركية على المستوى العالمي [٢١]، والإسلامي بالخصوص، والعربي على الوجه الأخص، وخصوصا فيما يتعلق بمسلسل السلام في الشرق الأوسط" ومشكلة السودان والصومال... إنها إدارة مأزومة بكل معايير القياس والتحليل.

هكذا تقلد أوباما مفاتيح السلطة الأميركية، وهي مشوهة المعالم، بخروجها من حظيرة الشرعية الدولية في حربها على العراق [٢٢]، وتوغل جنودها في وحل أفغانستان، وإشعالها لشرارة الأزمة المالية العالمية التي اكتوت بنارها وما زالت جروحها لم تندمل ليومنا هذا. ناهيك بالطلاق البين بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي الذي أصبح بمثابة شماعة أميركية تعلق فيها مختلف تجاوزاتها لمقتضيات القانون الدولي العام، بما في ذلك "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول " بذريعة الإرهاب المهدد للأمن القومي الأميركي.

هذا الأخير الذي ما فتئ يصبح فعولما [٢٣]، بحيث لا يمكن التنبؤ بمداه ولا بحدوده بل وحتى مفهومه. أمام هذه الأزمة البنيوية التي ابتليت بها الولايات المتحدة، ماذا يمكن أن تقدمه الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة أوباما، لإنقاذ الإمبراطورية الأميركية من الانهيار المنتظر؟

ثانيا: مستويات التغيير في السياسة الخارجية الأوبامية

"لإعادة الدور المناسب للولايات المتحدة في قيادة العالم. فإن هناك نقطتي ضعف يجب إصلاحهما، وهما: الاقتصاد المحلي، وسمعة الولايات المتحدة في العالم. وبالرغم من أن الاقتصاد سيتم التعامل معه كقضية داخلية. إلا أن إعادة إحيائه مهم بالنسبة إلى أمن الأمة على المدى الطويل كأهمية الاحتفاظ بقوة الولايات المتحدة العسكرية كقوة غير قابلة للتحدي " [٢٤]، إذ أن "عصر الولايات المتحدة لم ينته بعد، وإنما يجب تجديده " [٢٥]، لربما هذا هو جوهر التغيير الذي سيحاول أوباما أن يتعامل معه بأسلوب مغاير يدور في فلك الجوهر الآنف الذكر.

وعلى هذا الأساس ضخ أوباما ٣٠٠٠ مليار دولار في الاقتصاد الأميركي المتداعي بعد سبع أسابيع من الحكم [٢٦]. كما قام بدراسة إمكان الانسحاب الكامل من العراق، وإغلاق سجن غوانتنامو، ومحاكمة نزلائه أمام محاكم أميركية [٢٧]، تخفيضا لنفقات الولايات المتحدة خارجيا، وتقريب وجهات النظر الحقوقية مع باقي الشركاء الدوليين. إذ إن "الولايات المتحدة لا يمكنها أن تواجه تهديدات هذا القرن بمفردها، وفي الوقت نفسه لا يمكن للعالم أن يواجه تلك التهديدات بدون الولايات المتحدة " [٢٨]، الشيء الذي حتم على أوباما ضرورة الانفتاح على القوى الأخرى، من قبيل روسيا، وخصوصا في المجال النووي، والاتحاد الأوروبي فيما يخص الميادين الاقتصادية والأمنية، واليابان في الميادين الصناعية والتجارية " وخصوصا بعدما أصبحت لليابان كلمة تحترم داخل الولايات المتحدة بمقتضى تواجدها في كواليس صنع القرار الأميركي [٢٩].

وتعاملت إدارة أوباما بالنهج نفسه مع منطقة أميركا اللاتينية، إذ قام الرئيس الحالي للولايات المتحدة بزيارة دولها خلال الأشهر الأولى من ولايته [٣٠]، إذ إن أميركا اللاتينية التي كانت بمثابة "حديقة خلفية " للولايات المتحدة، تقطف ثمارها رضاء وعنوة، تحولت إلى ما يشبه غابة من الأشواك في خاصرة الدولة العظمى. إذ تحولت من مجرد مجال حيوي لأمن واشنطن إلى تهديد استقرار أمنها. ومن منطقة اقتصادية تابعة للتوجهات الأميركية إلى منطقة اقتصادية واعدة " تبحث عن موطن قدم في السلم الاقتصادي العالمي [٣١].

فبعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم تعد الولايات المتحدة تملي سياساتها على شعوب أميركا اللاتينية وتتحكم في قراراتهم. إذ أن هناك فاعلين جدد من قبيل الصين التي أبرمت سنة ٢٠٠٩ لوحدها صفقات نفطية تصل قيمتها إلى ٢٣ مليار دولار مع كل من فنزويلا والبرازيل، بل وحتى كولومبيا التي تعتبر أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة [٣٢].

وبالكيفية نفسها وجدت روسيا موطن قدم لها في أميركا اللاتينية. إذ قام الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، بجولة إلى أميركا اللاتينية دامت ٧ أيام سنة ٢٠٠٨، تكللت بصفقات عسكرية وأمنية جد مهمة، كشراء البرازيل ١٥ طائرة مروحية، وإنشاء مركز روسي لصيانة الطائرة العسكرية في البيرو [٣٣]،.. أمام هذا الوضع، حاول أوباما أن يحافظ على مكتسبات بلاده في المنطقة، من خلال زيارته إلى المكسيك، أعقبها بمشاركة فعالة في اجتماعات قمة الأميركيتين في "ترينيداد – توباجو". حيث

اعترف أوباما بجزء من مسؤوليات بلاده في حالة العنف التي اجتاحت المكسيك نتيجة ضعف الرقابة الحدودية الأميركية المكسيكية. كما وعد بضرورة تدارك الوضع " مما اعتبر شجاعة سياسية.

وفي القمة نفسها، أعلن الرئيس الأميركي سياسة جديدة مع كوبا تطبعها مقتضيات التسامح وضرورة طي خلافات الماضي. ما انعكس ايجابا على علاقة البلدين " إذ لم يتأخر الرد الكوبي على لسان رئيسه "راؤول كاسترو" بقوله: "مادامت الولايات المتحدة وكوبا تعاملتا على أساس أنهما دولتان ندان لبعضهما بعضا، فإنني على استعداد لمناقشة كل الأمور مع واشنطن، بما فيها الأمور التي تتسم بالحساسية. مثل أوضاع حقوق الإنسان، ونزلاء السجون الكوبية... "(٣٤)، وكذلك انحسرت نبرة الخلافات بين الولايات المتحدة و"فنزويلا". بمقتضى مصافحة يدوية بمبادرة أميركية. قال على إثرها الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز:" أريد أن أكون صديقا لك"(٣٥)، ما ينبئ بإمكانية رسم معالم أفق سياسة مشتركة متكاملة بصرف النظر عن مخلفات الماضي وويلاته...

هكذا حاول أوباما أن يقلص هوة الخلاف بين بلده وحديقته الخلفية، المتمثلة في أميركا اللاتينية التي كادت أن تنفلت من السيطرة الأميركية. وفي إطار احتوائها لإمكانيات تشنج العلاقات مع القوى الآسيوية الصاعدة، قامت وزيرة الخارجية، الأميركية، "هيلاري كلينتون "، بزيارة إلى بكين مختتمة بها أولى جولاتها الخارجية والآسيوية في أن واحد. تحقيقا لتطلعات أوباما في بلسمة علاقات بلاده مع
بيكين، وتقليص حدة التوتر معها، وعلى هذا الأساس تتطلع إدارة أوباما إلى أن تفلح دبلوماسية كلينتون الذكية حيال الصين، من خلال مقايضتها قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بشؤون الاقتصاد والأمن (٣٦)، الشيء الذي تجاوبت معه بكين إلى حد بعيد، في أفق بلورة سياسة اقتصادية وأمنية مشتركة بين البلدين في القريب العاجل.

وبالنهج نفسه حاول أوباما احتواء مختلف القوى الصاعدة سواء الآسيوية منها أو الأوروبية بل وحتى الإفريقية منها، بمقتضى سياسة شمولية تربو إلى إعادة هيكلة صورة أميركا عالميا، تمهيدا لإعادة السيطرة على العالم.

أما فيما يخص محاولته لرأب الصدع الأميركي الإسلامي، فقد ألقى أوباما صبيحة يوم ٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٩ خطابه التاريخي في جامعة القاهرة (٣٧)، هذا الخطاب الذي أحدث بمقتضاه انقلابا لغويا على القاموس السياسي لعهد بوش الابن، حيث فصل الربط الآلي بين الإسلام والإرهاب، كما تحدث رأس السلطة التنفيذية الأميركية بمفردات استثنائية عن المستوطنات بمنطق عدم الشرعية، كما شرح معاناة أهل غزة والضفة كشعب يرزح تحت "الاحتلال "؛ لا باعتبارهم يعيشون في "أرض متنازع عليها". وعلى غير المعتاد تلفظ أوباما باسم "فلسطين" التي لها نفس حق الوجود التي تتمتع به إسرائيل. إذ يمكن حل المسألة بتقرير حل الدولتين المتكافئتي الحقوق والالتزامات (٣٨).

وفيما يخص أفغانستان، فقد صرح الرئيس الأميركي بضرورة تطهير المنطقة من الإرهاب المتطرف المهدد لأمن الولايات المتحدة والعالم على حد سواء، إلا أن هدف الولايات المتحدة ليس هو التدمير بقدر ما هو التعمير، ما يمكن استشفافه من خلال تخصيصها لما يربو على ٢،٨ مليار دولار لمساعدة أفغانستان والرقي بشعبها (٣٩).

أما بالنسبة إلى وضع العراق الذي كانت الحرب عليه أمرا اختياريا وليس اضطراريا – على حد قول أوباما – فإن الأمر يقتضي ضرورة الانسحاب الكلي للقوات الأميركية قبل حلول عام ٢٠١٢. أما فيما يخص إيران، فلعل الحوار قد يؤتي أكله بدل

قوة السلاح ولغة التهديد [٤٠]. هكذا حاول أوباما إصلاح ما أفسدته إدارة بوش بانتهاج سياسة جديدة، يمكن أن تحفظ ماء الوجه للأميركيين في بعض المناطق، وإخراجهم من مطبات بعض المواقف، وتقريب وجهات نظر سياستهم الخارجية مع باقي الأطراف الناسجة لخيوط التحكم في مفاصل السياسة الدولية. ولكن يبقى السؤال المطروح هو: ما مدى عمق التغيير الذي أحدثه أوباما في توجهات السياسة الخارجية الأميركية ؟.

مساءلة الواقع للحصيلة الأوبامية: محاولة للتقييم

"لا يوجد في القنافذ أملس "

تقييما لسياسة أوباما الخارجية بمقتضى أواليات قياس هامش التفرقة بين الخطاب الأوبامي وواقعه السياسي، لا يسعنا إلا أن نؤكد بأن ما حدث في العامين الأولين من حكم أوباما، ليس في جوهره إلا عودة بالسياسة الخارجية الأميركية إلى ما كانت عليه قبل تولي بوش الابن إدارة الولايات المتحدة، الذي مثلت سياساته انقلابا على الأسس الجوهرية التي انبنت عليها السياسة الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية [٤١].

فبالرغم من الطابع الإمبراطوري للولايات المتحدة الذي لا يزال راسخا في الخيال الفكري للإدارة الأميركية الجديدة. إلا أن الرئيس الجديد قدم رؤية مختلفة لطبيعة إدارة مصالح تلك الإمبراطورية، تمثل تركيبة من رؤى إدارات سابقة [٤٢].

فهو يميل لاستخدام الدبلوماسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، لا الاعتماد أولا على القوة العسكرية، وذلك من دون التخلي طبعا عن اللجوء لاستخدامها، إذا لزم الأمر، إذ أن أميركا ليست بحاجة إلى جيش كبير" بقدر ما هي في حاجة ماسة إلى سياسة خارجية صغيرة مصبوغة بطابع التواضع والتخلي عن أوهام الأبهة التي بثتها نهاية الحرب الباردة [٤٣]، فالقوة العسكرية والمخابراتية والتكنولوجية والاقتصادية إضافة إلى المحيطين الهادئ والأطلسي كلها عوامل لم تعد كافية لحماية التراب الأميركي من المخاطر. كما أن
الخطر تحول وتطور من خطر تقليدي ومعهود إلى خطر/ شبح جديد غير مألوف، وهو ما طرح نسبية القوة العسكرية في تأمين حياة الأميركيين ومدى صحة كونها رمزا رئيسيا للقوة والريادة. إلا أن الحوار والنقاش البناء قد يعوض نقص القوة أو تقويم تهورها على الأقل.

هذا وينظر أوباما للمنظمات الدولية لا باعتبارها مناهضة للمصالح الأميركية مثل بوش، وانما باعتبار أنه يتحتم على أميركا السعي للعمل من خلالها، من أجل تطويعها لخدمة المصالح الأميركية. وذلك طبعا من دون التخلي عن اللجوء للاحادية في اتخاذ القرارات، متى ارتأت أميركا وحدها أن ذلك في مصلحتها. وأميركا عند أوباما – مثله مثل رؤساء أميركيين سابقين — لا بد وأن تتولى قيادة العالم لأنه في حاجة إلى قيادتها [٤٤]، إيمانا منه بأنه لا يوجد في اللحظة الآنية بديل واقعي للهيمنة الأميركية السائدة [٤٥].

كما يمكننا أن نلمس مع أوباما حدود التغيير والردة السياسية إلى ما قبل إدارة بوش. في تشبثه بمستشاري كلينتون حتى لا يحيد عن ثوابت الولايات المتحدة الأميركية، من قبيل: "دينيس روس" ممثل إدارة الرئيس كلينتون خلال مفاوضات السلام العربية

– الإسرائيلية، والسفير الأميركي السابق لدى تل أبيب "دانيال كيرتزير"، – وهويهودي/ ارثودوكسي يتحدث العبرية بطلاقة، وعمل سفيرا في إدارة الرئيس، جورج والكر بوش –، وكذا "مارتن أنديك" المستشار السياسي السابق للرئيس، بيل كلينتون [٤٦]، كما عين "ريتشارد هولبروك "، مهندس اتفاق دايتون في البوسنة سنة ١٩٩٥، والذي توفى العام ٢٠١٠، مبعوثا إلى باكستان وأفغانستان... وهلم جرا.

فبعين فاحصة لمجمل الخطب الأوبامية وممارساته الواقعية، لا يمكن للمتفحص إلا أن يؤكد على توجه أوباما نحو إعادة أميركا إلى نفسها وإلى العالم على حد سواء [٤٧]. فبعد عامين من حكمه لم تجل القوات الأميركية عن العراق، ولم تستطع الديمقراطية المحمولة على الدبابة الأميركية أن تحافظ على هدوء الشعب العراقي، كما كان في عهد الرئيس صدام حسين، فما بالك بالرقي من مستواه الثقافي والاجتماعي إلى مصاف المستويات المرصودة في الخطب الأميركية.

بمعنى أخر، ليس هناك ما يؤكد عمليا جدية الإدارة الأميركية في الانسحاب من العراق، عام ٢٠١١، كما وعد أوباما في أثناء حملته الانتخابية، وبعد تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة الأميركية. فقد تغيرت التصريحات في هذا الصدد، وأصبح الانسحاب مشروطا بتحسن الأوضاع الأمنية في العراق، بما يوحي بتراجع صريح عن الوعد بترك العراق لأهله.

هذا، وقد أعلن الرئيس الأميركي إرسال تعزيزات عسكرية إلى أفغانستان، وحاول في الوقت نفسه توثيق العلاقات مع باكستان وتكثيف الغارات التي تشنها طائرات من دون طيار على المواقع التي يعتقد بتحصن قيادات طالبان والقاعدة فيها [٤٨]، التي أصبحت بمثابة شماعة قابلة لاستيعاب مختلف الأخطاء الأميركية، لا وبل شرعنتها أيضا. أما فيما يخص القضية الفلسطينية، فقد أثبت التاريخ أنها قضية مستعصية على الوساطة الأميركية ليس بسبب قصور إجرائي أو ندرة في الأفكار. وإنما بسبب انعدام إرادة سياسية تقود الأطراف إلى الالتزام باتفاق الإطار المنشأ في طابا – في عهد الرئيس كلينتون حيث حظي بتوافق عالمي ملحوظ – [٤٩].

فبالرغم من الرحلات الماراتونية للسيد "جورج ميتشيل " إلى المنطقة في إطار "تسوية" القضية الفلسطينية، وبالرغم من الترحيب الواضح بالمبادرة الأميركية، من معظم الأنظمة العربية، فقد ظلت متعثرة، بسبب الأطماع التوسعية الصهيونية، واستمرار العدو في بناء المزيد من المستوطنات في أراضي الضفة والقطاع، خلافا لتعهدات الإدارة الأميركية للفلسطينيين.

هكذا واجهت إدارة الرئيس أوباما التعنت الإسرائيلي، بعجز كامل، ألجأها إلى التراجع عن وعودها للسلطة الفلسطينية، بإيقاف بناء المستوطنات، وكشفت عن تناقضات حادة في مواقف العناصر المتنفذة في الحزب الديمقراطي، وأعلى هرم السلطة في الإدارة الأميركية، حيث أصبح الخضوع الأميركي للابتزاز الإسرائيلي هو الظاهرة الطبيعية، وعكس ذلك هو الاستثناء [٥٠].

وبرز هذا الخضوع كاملا في تراجع إدارة أوباما عن مطلب وقف إسرائيل بناء المستوطنات بعد استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية غير المباشرة في صيف ٢٠١٠ والتي إنهارت لاحقا بسبب التعنت الإسرائيلي والتواطؤ الأميركي.

أما فيما يخص الملف الإيراني، فقد اعتمدت إدارة الرئيس أوباما سياسة مختلفة، عن سلفه الرئيس بوش. سياسة اعتمدت على النأي عن التهديد باستخدام القوة، وأعلنت استعدادها لفتح حوار جاد حول حيازة إيران للتكنولوجيا النووية، ملوحة بحوافز

علمية واقتصادية، ودعم في سياق تقديم الخبرات في هذا السياق، إذا أعلنت إيران عن التخلي عن طموحاتها النووية. لكن هذه السياسة لم تجعل الإدارة الأميركية تتقدم خطوة واحدة على طريق تحقيق أهدافها، ما دفعها مؤخرا، لتغيير نغمة خطاباتها، وأصبحت أكثر ميلا لمطالبة مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة بحق الجمهورية الإسلامية وقد ترجمت ذلك بإقرار القرار ١٩٢٩ في ٩ حزيران / يونيو ٢٠١٠ من قبل مجلس الأمن والذي فرض عقوبات جديدة على إيران (٥١).

من خلال ما قد سلف لا يمكننا أن نتكلم عن حدود التغيير فحسب، وإنما صعوبة التغيير كذلك، إذ أن صنع السياسة الخارجية الأميركية يتم بطريقة جد مركبة، فهي على عكس طريقة عمل الكونغرس الأميركي لا تخضع لأسلوب "التوازنات والكوابح " الذي يتحكم في صدور القوانين والتشريعات من الكونجرس (٥٢)، بحيث أن الولايات المتحدة ليست بدولة أشخاص بقدر ما هي دولة مؤسسات. وعلى هذا الأساس وبصرف النظر عن الرئيس (٥٣)، ومجلس الأمن القومي، فإن وزارتي الدفاع والخارجية تلعبان دورا مهما في توجيه الأجندة الخارجية الأميركية. كما إن هناك عددا كبيرا من الهيئات المحلية والمنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين المساهمين في العملية نفسها (٥٤)، وبسبب موجات العولمة والتداخل الكبير بين القضايا والمشاكل العالمية. فإن قدرا من اللامركزية بات يسيطر على عملية صنع السياسة الخارجية الأميركية (٥٥). وعلى هذا الأساس، ما كانت ضجة انتقال السلطة في الولايات المتحدة بمقتضايات الآلية الديمقراطية (٥٦)، إلا زوبعة في فنجان. إذ إن جوهر السياسة الخارجية الأميركية بقي ملازما للإدارة الأميركية الجديدة. بحيث لم يتغير إلا الأسلوب، والذي تغير استجابة للمعطيات الدولية والإكراهات الداخلية بهدف الحفاظ على المكانة الأميركية في الحراك الدولي.

من هنا يمكننا أن نراهن على أن مستقبل سياسة أوباما الخارجية، لا تكمن في إمكانية إنقاذ الاقتصاد العالمي المتهاوي، ولا نقل الديمقراطية إلى العالم العربي المأزوم، ولا إيجاد صيغة تعاون مع الحديقة الخلفية للولايات المتحدة، ولا احتواء التنين الصيني الثائر بمقتضيات اقتصادية، ولا مراقبة التكتل الأوروبي، ولا محاورة العملاق الياباني، ولا إعادة فبركة العلاقات العربية الإسلامية بما فيها إيران بميكانيزمات دبلوماسية... وإنما يبقى مستقبل سياسة أوباما الخارجية مرهونا بقدرتها على إعادة الولايات المتحدة إلى ذاتها والى منصبها العالمي، بتحسين صورتها العالمية وتقوية إقتصادها وتوطيد شراكاتها، وتعزيز ترسانتها العسكرية كاحتياط يمكن استعماله إن استدعت "الضرورة " لذلك. كل هذا في محاولة منه إلى تشكيل العالم على نهج الاستقطاب الأحادي بأولويات مستجدة في مجالات جديدة.

هوامش

١. مارسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، سلسلة أفاق دولية رقم ٢، ص ٣.

٢. المرجع نفسه ص ٣١ – ٤٥.

٣. لاستنباط مبادئ النظرية الواقعية والواقعية الجديدة اعتمدنا بالأساس على:

– د. نادية مصطفى محمود، " نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، السياسة الدولية، عدد ٨٢.

– نيكولا ميكيافيلي، الأمير، ترجمة: أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، طبعة ٢٠٠٤.

– د. بلقاسم كرمني، العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم، والمكونات، وأنماط التفاعل الدولي –، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب، الطبعة الأولى (دون ذكر السنة).

٤. محمد سعدي، أطروحات لفهم العالم الجديد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع بالرباط، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٥. إعتمدنا في هذا الصدد على: إبراهيم أبراش، النهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، طبعة ١٩٩٩.

– د. عبد السلام مصباحين، المنهج العلمي في البحث الاجتماعي، – دون ذكر المطبعة والمدينة، طبعة ٢٠٠٥.

٦. راجع: ادريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)، المطبعة والوراقة الوطنية – الحي المحمدي، مراكش، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

٧. لبابة عاشور، العلاقات الدولية بين الاستقطاب الأحادي وتعدد الأقطاب، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

٨. راجع في هذا الصدد:

– بيير بيارنيس، القرن "الحادي والعشرون "، لن يكون أميركيا، ترجمة مدني قصري، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣

٩. محمد غربي، القوى الاقتصادية الآسيوية، مطبعة طوب بريس، الرباط، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩، ص ٧٩ – ١١٢.

١٠. راجع:

– وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى "، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨ ص ٩– ٤٦.

– خضر عباس عطوان، "سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي "، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨، ص ٤٧ – ٦٤.

١١. راجع في هذا الصدد:

– زبغنيوبريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى – السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

١٢. راجع:

– محمد غربي، القوى الاقتصادية الآسيوية، مرجع سابق، ص ٤١ – ٧٨.

١٣. يونس الغايسي، "التحرر من التبعية كخيار لكسب رهان التنمية: دراسة مقارنة لتجربتي كل من دول "أميركا اللاتينية " و"المغرب العربي ""، بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٤٨ – ٤٩، خريف ٢٠٠٩، شتاء ٢٠١٠، ص ١٢١ – ١٣٦.

١٤. ريتشارد ن. هاس، "ما بعد الهيمنة الأميركية"، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٥٩، السنة الثامنة والعشرون، مارس/ أبريل ٢٠١٠، ص ٢٤ – ٣٥.

١٥. زبيغنيو بريجينسكي، الفوضى – الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٨، ص ١٣١.

١٦. السيد يسن، الإمبراطورية الكونية – الصراع ضد الهيمنة الأميركية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، يناير ٢٠٠٤، ص ٥.

١٧. فريد زكريا، "مستقبل القوة الأميركية: كيف تستطيع أميركا أن – يش مع صعود الأخرين ؟"، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٥٩، السنة الثامنة والعشرون، مارس/ أبريل ٢٠١٠، ص ٥٦ – ٨٣.

١٨. راجع:

- باراك أوباما، أحلام من أبي- قصة عرق وارث، ترجمة هبه نجيب السيد مغربي -إيمان عبد الغني نجم، كلمات عربية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩. – http://ar.wikipedia.org

- عبد المجيد قدي، "الأزمة الاقتصادية الأميركية وتداعياتها العالمية "، بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩، ص ٧ – ٢٨.

- وليم بولك، "التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٥٨، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٦ – ١٣.

- سليم محسن نجم العبوده، "الدولار يهترئ.. والثروة المرنة تتبدد – الأزمة الاقتصادية العالمية من داخل المنظومة الأميركية -"، العرب الأسبوعي، السبت ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص ١٣.

١٩. غسان العزي، "أميركا: من المحافظين الجدد إلى باراك أوباما"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، العدد ١٣١، شتاء ٢٠٠٩، ص ١١٤.

٢٠. المرجع نفسه.

٢١. راجع في هذا الصدد:

- ضياء الدين سرداد – ميرل وين ديغيز، لماذا يكره العالم أميركا؟، تعريب: معين الإمام، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٥.

٢٢. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأميركية – الأوروبية على قضايا الآمة العربية – حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧، ص ٣٢٨ – ٣٢٩.

٢٣. المرجع نفسه.

٢٤. سحر شوشان، "الرئيس القادم .. إدارة أجندة مخيفة "، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد الثاني، السنة الرابعة عشر، فبراير ٢٠٠٩، ص ٤.

Richard Holbrooke, "the Next president.. Mastering a Daunting agenda", Foreign Affairs, Vol. 87, N5, September/ October 2008.

٢٥. جون مراد فهمي، "تجديد القيادة الأميركية "، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد السابع، السنة الثالثة عشر، يوليو ٢٠٠٨، ص ٤.

BARAK Obama, "Renewing American Leadership", Foreign Affairs, Vol, 84, N 1, July - August 2007.

٢٦. سعيد الشهابي، "تركة بوش الثقيلة ترهق أوباما... وأميركا تتجه للعزلة "،

http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.phpt=80480

٢٧. المرجع نفسه.

٢٨. مراد فهمي، "تجديد القيادة الأميركية "، قراءات إستراتيجية، مرجع سابق، ص ٤.

٢٩. راجع: بات شوت، السادة الجدد – عملاء النفوذ وكيف سيطرت اليابان على النظام السياسي والاقتصاد الأميركي، تعريب أحمد عبد الله كساب، طلعت غنيم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

٣٠. أحمد علي سالم، "السياسة الخارجية لأوباما ما بين المثالية والواقعية "، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، المجلد ٤٤، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩، ص ١٣٧.

٣١. أحمد دياب، "أوباما وأميركا اللاتينية .. ملامح نهج جديد"، السياسة الدولية، العدد ١٧٧، المجلد ٤٤، تموز / يوليو ٢٠٠٩، ص ٣٥٣.

٣٢. المرجع نفسه، ص ٣٥٤.

٣٣. المرجع نفسه، ص ٣٥٥.

٣٤. المرجع نفسه.

٣٥. المرجع نفسه، ص ٣٥٦.

٣٦. بشير عبد الفتاح، "هيلاري كلينتون وإعادة صياغة العلاقات الأميركية الصينية "، ملف الأهرام الاستراتيجي، تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، العدد ١٧٢، أبريل ٢٠٠٩، ص ٤٠.

٣٧. راجع في هذا الصدد:

– منار الشوربجي، أصوات أوباما الثلاث – العرب في مرحلة ما بعد الأبيض والأسود –، سفير الدولية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

– منار الشوربجي، "أوباما والعالم الإسلامي.. قراءة في تحولات الخطاب الأميركي ودلالاته"، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، المجلد ٤٤، تشرين الأول/أكتوبر ٢٢٩، ص ٨ – ١٩.

٣٨. راجع خطاب أوباما الملقى في القاهرة يوم ٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٩.

٣٩. المرجع نفسه.

٤٠. المرجع نفسه.

٤١. منار الشوربجي، "أي جديد في سياسة أوباما الخارجية ؟"،

http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-19-133107.htm

٤٢. المرجع نفسه.

٤٣. وليم بولك، "التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما"، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ٦.

٤٤. منار الشوربجي، مرجع سابق.

– مراد فهمي، "تجديد القيادة الأميركية "، قراءات إستراتيجية، مرجع سابق، ص ٤.

٤٥. زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار – السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عملا الأيوبي، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٨.

٤٦. عبد الحميد الموساوي، روية للسياسة الأميركية المتوقعة لعهد الرئيس (أوباما)،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.aspaid=160019

٤٧. غسان العزي، "أميركا: من المحافظين الجدد إلى باراك أوباما"، شؤون الأوسط، مرجع سابق، ص ١١٧.

٤٨. يوسف مكي، السياسة الآميركية بعد عام من عهد أوباما،

http://www.alarabiya.net/views/2010/01/27/98605.html

٤٩. خالد فياض، "هل يستطيع الرئيس الأميركي القادم إنقاذ حل الدولتين في الصراع العربي الإسرائيلي ؟"، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد الأول، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ص ٣.

٥٠. يوسف مكي، السياسة الأميركية بعد عام من عهد أوباما،

http://www.alarabiya.net/views/2010/01/27/98605.html

٥١. يوسف مكي، السياسة الأميركية بعد عام من عهد أوباما،

http://www.alarabiya.net/views/2010/01/27/98605.html

٥٢. كيندل سكوت، "ديناميات صنع السياسة الخارجية الأميركية "، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، المجلد ٤٤، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٤٢.

٥٣. عامر هاشم عواد، "دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأميركية الشاملة بعد الحرب الباردة "، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد ٢٥، شتاء ٢٠١٠، ص ١٠٩ – ١٢٢.

٥٤. راجع في هذا الصدد: مكسيم لوفبافر، السياسة الخارجية الأميركية، تعريب حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

٥٥. كيندل سكوت، "ديناميات صنع السياسة الخارجية الأميركية "، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٢ – ١٤٣.

٥٦. للتوسع في هذا المجال راجع:

– محمد تركي بني سلامة، "أوباما: درس جديد في الديمقراطية "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦١، اذار/ مارس ٢٠٠٩، ص ٦ – ٢٢.

– محمد المنشاوي، "إلى أين تتجه الولايات المتحدة ؟"، السياسة الدولية، العدد ١٧٥، المجلد ٣٣، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.